اقتصاد

الكويت تلجأ لاحتياطي الأجيال المقبلة

الكويت ـ **خالد الخالدي**

تتجه الكويت إلى السحب من صندوق احتياطي الأجيال المقبلة بهدف الحد من الأزمة المالية التي تمر بها البلاد في ظل تداعيات الجائحة الصحية وتراجع الإيرادات النفطية.

وأحالت الحكومة الكويتية إلى مجلس الأمة (البرلمان) مشروعاً بقانون مستعجل يقضي بتعديل قانون احتياطي الأجيال القادمة، بحيث يمكن التعديل الجديد الحكومة من سحب مبلغ من صندوق احتياطي الأجيال لا يتجاوز 5 مليارات دينار سنوياً (نحو 16,5 مليار دولار)، وذلك لمواجهة أي عجز يطرأ على الاحتياطي العام في الدولة.

وجاء في مسودة القانون المستعجل الذي اطلع «العربي الجديد» عليه: «لما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها دولة الكويت بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية، والمتوقع أن يستمر لسنوات عديدة، بما قد يؤثر بالسلب على الاحتياطي العام للدولة وإلى شح السيولة النقدية بما قد يترتب عليه من عجز في تمويل الميزانيات العامة للدولة، فقد أعد مشروع القانون الماثل لتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 106 لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة بما يسمح لمواجهة هذا العجز في الميزانيات العامة للدولة».

ويسمح القانون للحكومة بسحب 5 مليارات دينار سنوياً من الاحتياطي العام للدولة مع اشتراط تخفيض المصروفات والنفقات.

وسجلت الكويت عجزاً كبيراً في موازنة هذا العام، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع كلفة الرواتب والدعوم الحكومية، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن فيروس كورونا.

وكانت الحكومة الكويتية قد أعلنت مؤخرا، عن أكبر موازنة في تاريخ الدولة، لتستحوذ الأجور والدعوم على نحو ثلثي الإنفاق، فيما أظهر تقرير مصرفي أن الكويت لا تزال ضمن الدول الأقل تضرراً من جائحة فيروس كورونا الجديد، رغم الانكماش الاقتصادي الذي سجلته.

وذكرت وزارة المالية أن إجمالي المصروفات للسنة المالية المقبلة 2021 /2022 التي تبدأ في الأول من إبريل/ نيسان المقبل يقدر بنحو 23 مليار دينار (75 مليار دولار) على أساس متوسط سعر مقدر بنحو 45 دولاراً لبرميل النفط، متوقعة تسجيل عجز بقيمة 12,1 مليار دينار (39 مليار دولار)، بانخفاض 13,8% عن الموازنة الحالية التي تنتهي في 31 مارس/ آذار. وأوضحت الوزارة، في منشور الموازنة أن الإيرادات المتوقعة تقدر بنحو 10,9 مليارات دينار، منها نحو 9,12 مليارات دينار إيرادات نفطية، بزيادة تبلغ نسبتها 62% عن الموازنة الحالية، في حين تقدر الإيرادات غير النفطية بنحو 1,8 مليار دينار.

وفور إعلان الحكومة تقديم القانون الخاص بتعديل قانون احتياطي الأجيال القادمة، هاجم نواب مجلس الأمة القانون المقترح وأكدوا أنهم لن يقبلوا بتمريره أبداً. وقال النائب البرلماني، فارس سعد العتيبي، إنّ هذا القانون معيب وإن مجلس الأمة لن يسمح بمروره، فيما قال النائب ثامر السويط إنه سيرفض القانون. ويشترط الحصول على موافقة مجلس الأمة لتمرير القانون.

ومن جانبه، أكد الخبير الاقتصادي، حمد المناور، أنّ «الحكومة بهذا الاقتراح أعطت الكويت 10 سنوات مريحة لإعادة هندسة الاقتصاد والمجتمع وبناء مشروع وطني يحقق مصالح الشعب».

نمو قوي لمبيعات شاحنات «البيك آب»

أظهرت بيانات صناعية أن سوق الشاحنات الصغيرة في الصين سجل نموا قويا في شهر يناير الماضي. وأظهرت البيانات الصادرة من الجمعية الصينية لسيارات الركاب أنه تم بيع ما مجموعه 47 ألف شاحنة في الشهر الماضي، بزيادة 70 في المائة عن نفس الفترة من العام الماضي. يذكر أن شاحنات البيك آب، التي تجمع بين ميزات سيارات الركاب والمركبات التجارية، أصبحت تكتسب شعبية أكبر في البلاد في السنوات الأخيرة. وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا) أظهرت البيانات أنه في عام 2020، زاد إجمالي مبيعات الشاحنات الصغيرة في الصين بنسبة 9 في المائة عن العام الأسبق.

(فرانس برس)

متفرقات

ارتفاع طفيف للتضخم في المغرب

أظهرت بيانات صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط في المغرب (الهيئة الرسمية المكلفة بالإحصاء) ارتفاع معدل أسعار المستهلكين (التضخم) بنسبة 0,1% على أساس شهري في يناير/ كانون الثاني الماضي، وبنسبة 0,4% على اساس سنوي.

وذكرت مندوبية التخطيط، أمس الاثنين، ان أسعار المواد الغذائية تراجعت على اساس سنوي بنسبة 0,8% بينما ارتفعت اسعار المواد غير الغذائية 0,6%.

وفي الوقت الذي تراجعت فيه اسعار الترفيه والثقافة بنسبة 0,4%، ارتفعت اسعار الملابس والاحذية بنسبة مماثلة، بينما زادت أسعار التعليم 1,7% والاثاث 0,5%.

انكماش قياسي لاقتصاد فلسطين

قدر البنك الدولي نسبة انكماش الاقتصاد الفلسطيني خلال العام الماضي بنحو 11,5%، بفارق كبير عن تقديرات سابقة بانكماش 7%، تحت تأثير جائحة فيروس كورونا وانقطاع أموال المقاصة التي تحتجزها سلطات الاحتلال الإسرائيلي . وقال البنك في تقرير، أمس الإثنين، وفق وكالة الاناضول، إن الانكماش المقدر هو «احد اشد الانخفاضات على الإطلاق»، مضيفا: «حتى قبل ان تتفاقم الاوضاع من جراء الجائحة، فإن آفاق الاقتصاد الفلسطيني كانت قاتمة في ظل انخفاض مستويات النمو، واستمرار عجز المالية العامة، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد معدلات الفقر».

إقالة مديرة الخطوط الجوية التونسية

اقالت وزارة النقل التونسية، المديرة العامة لشركة «الخطوط الجوية التونسية» الفة الحامدي، التي عينت في يناير/ كانون الثاني الماضي، اثر خلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل حول وضع الشركة المالي الصعب منذ سنوات. بينما أوضح وزير النقل معز شقشوق في تصريح لإذاعة «شمس اف ام» الخاصة ان «هناك تراكما لعديد من الاخطاء.. منها خرق واجب التحفظ ونشر وثائق على فيسبوك وهذا غير مقبول». وتابع الوزير «كما دعوناها لاجتماع صباح الاثنين للنظر في وضعية الشركة ورفضت... هذا عدم احترام لسلطة الإشراف».

أزمة جديدة لبوينغ... خطوط عالمية توقف «طراز 777»

قررت عدة شركات طيران عالمية منها الأميركية «يونايتد ايرلاينز» والشركتان اليابانيتان الرئيسيتان وشركة الطيران الكورية الجنوبية وقف استخدام طائراتها من طراز «بوينغ 777» بعد احتراق محرك إحدى الطائرات فوق ولاية كولورادو الأميركية. وتعرضت طائرة بوينغ 777 تابعة ليونايتد ايرلاينز لحريق في محركها الأيمن، بعد أن أقلعت في رحلة يوم السبت الماضي من مدينة دينفر في ولاية كولورادو إلى هاواي في هونولولو وعلى متنها 231 راكبا و10 من أفراد الطاقم، واضطرت للعودة إلى المطار والقيام بهبوط اضطراري وحطت دون مشاكل ولم يصب أحد بأذى. وقالت السلطات المحلية إن حطاما بعضه كبير الحجم تناثر على منطقة سكنية في برومفيلد، إحدى ضواحي دينفر أثناء عودة الطائرة إلى المطار دون إصابة أحد على الأرض. وأمرت هيئة الطيران المدني الأميركية بعمليات تدقيق إضافية بشأن بعض طائرات بوينغ 777، فيما تجري الهيئة الوطنية الأميركية للنقل والأمن تحقيقا في الحادث.

وأكدت متحدثة باسم مجموعة بوينغ لوكالة فرانس برس، أمس، أنه صدر قرار بوقف استخدام طائرات بوينغ 777 حول العالم وعددها 128 طائرة. وفي الأثناء قررت يونايتد ايرلاينز التي طاول الحادث إحدى طائراتها، وقف استخدام طائراتها المزودة بمحرك كالذي سبب الحريق، كما قررت شركتا الطيران الرئيسية في اليابان وشركة الطيران الكورية الجنوبية وقف طراز بوينغ 777.

وشهدت مجموعة بوينغ في السنوات الماضية مشاكل خطيرة مع طائرتها من طراز 737 ماكس. وفي مارس/ آذار 2019 صدر قرار بمنع استخدام هذه الطائرات بعد حادثين أوقعا 346 قتيلا إثر تحطم طائرة «لايون اير» في إندونيسيا في أكتوبر/ تشرين الأول 2018 (189 قتيلا) وأخرى تابعة للخطوط الجوية الإثيوبية في مارس/ آذار 2019 في إثيوبيا (157 قتيلا). وفي الحادثتين، تلقى نظام التحكم بالطائرة إشارات خاطئة من واحدة من مجستي زاويتي المواجهة في الطائرة تبيّن أنها بحالة سقوط، ما دفع النظام آلياً إلى وضع الطائرة بحالة هبوط رغم محاولة الطيارين تعطيله. وبعد حظر دام 20 شهرا سمح لطائرة 737 ماكس بالتحليق مجددا بعد تعديلات وبروتوكولات جديدة في تدريب الطيارين. بينما كان لوباء كورونا عواقبه الكارثية على النقل الجوي في العالم ما أدى إلى إلغاء عقود لشراء مئات الطائرات، لتتكبد الشركة خسائر بقيمة 11,9 مليار دولار في 2020.

(فرانس برس)

هروب الحكومات ولعبة الكراسي

مصطفى عبد السلام

تجيد الحكومات العربية لعبة الكراسي وإغراق المواطن في قضايا جدلية لا علاقة لها بواقعه المعيشي الصعب، أو فشلها في إدارة الملفات الاقتصادية والخدمية. فعندما تتلقى الحكومة تقارير تحذرها من احتجاج محتمل وقلاقل متوقعة وتظاهرات تبدو في الأفق وربما انفجار تعقبه ثورة، جراء غلاء الأسعار وتدهور أحوال المعيشة وضعف القدرة الشرائية وتراجع فرص العمل وانتشار الفساد والاحتكار وتركز الثروة، فإن أول ما تفكر به تلك الحكومات هو إجراء تعديل وزاري يتم بموجبه تغيير عدد من الوزراء المغضوب عليهم شعبيا، أو تغيير رأس الحكومة. وربما تبالغ حينما تعلن عن فتح تحقيق بشأن فساد بعض الوزراء المقالين بسبب شبهات فساد. قد يسبق الخطوة إغراق المواطن في تلال من الشائعات. أحدث نموذج على ذلك ما حدث في الجزائر يوم الأحد. فالرئيس عبد المجيد تبون تلقى تقارير حول موجة جديدة من الاحتجاجات في الذكرى الثانية للحراك، فقرر اتخاذ خطوات لامتصاص الموجة، منها إجراء تعديل وزاري تمت بموجبه الإطاحة بسبعة وزراء أبرزهم الصناعة والطاقة والسياحة والسكن والموارد المائية والأشغال، بحجة فشل هؤلاء في أداء المهام المكلفين بها وتزايد غضب الرأي العام على أدائهم الوظيفي.

ولو كان تبون جادا في تعديلاته لأقال أهم ثلاثة وزراء يحظون بكره شعبي واسع هم وزراء التجارة والمالية والبريد في ظل أزمة مالية واقتصادية طاحنة تمر بها البلاد أدت إلى حدوث تهاو في قيمة احتياطي النقد الأجنبي وتزايد الأسعار وندرة في السلع وتراجع قيمة العملة وحدوث أزمة سيولة واهتزاز القطاع المصرفي وتردي قطاع الاتصالات، أو لأقال تبون رئيس الحكومة عبد العزيز جراد في ظل فشله في احتواء الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها البلاد على خلفية تفشي وباء كورونا وتهاوي أسعار النفط وعدم تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل وزيادة معدلات الفقر والبطالة والفساد. لا تجيد معظم الحكومات العربية فن معالجة المشاكل الحياتية للمواطن، ووضع حلول واقعية تراعي التوازن بين مصلحة المواطن ومصلحة الدولة، ولا هي راغبة في وضع برامج يتم من خلالها العمل على قضايا صعبة منها زيادة الإنتاج والصادرات وتحسين قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة وخلق فرص عمل وتخفيف حدة الفقر وقفزات الأسعار، بل تجيد لعبة الحلول السهلة ومنها التوسع في الاقتراض وفرض مزيد من الضرائب والرسوم، وعندما تستشعر غضبا من المواطن تسارع بإجراء تغيير وزاري محدود أو واسع حسب طبيعة الغضب ونتائج التقارير التي ترفعها الأجهزة المسؤولة.

مال وسياسة

الجزائر: الأزمات تطيح وزراء من القطاع الاقتصادي

طاولت التغييرات في الحكومة الجزائرية وزراء في المجموعة الاقتصادية، ويرجع ذلك لعدة اسباب ابرزها فشلهم في معالجة الأزمات المعيشية وشبهات فساد

الجزائر ـ **حمزة كحال**

أعلنت الرئاسة الجزائرية عن التعديل الثاني الذي أقره الرئيس عبد المجيد تبون، على حكومة عبد العزيز جراد، وذلك تحت ضغط الطبقة السياسية والشارع الجزائري على السواء، وأفضى إلى إقالة سبعة وزراء، وإلغاء ثلاث وزارات واستحداث وزارة جديدة للرقمنة والإحصائيات. وطاولت التغييرات وزراء في المجموعة الاقتصادية، وذلك عشية حلول الذكرى الثانية للحراك الشعبي الذي أطاح بنظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، الذي تربع على كرسي الحكم لعشرين سنة كاملة. وعصفت رياح التغيير بالقطاع الاقتصادي في الحكومة الجديدة، حيث تمت إقالة وزير الصناعة فرحات آيت علي، جراء فشله في تسيير القطاع، خاصة في إعادة تنظيم قطاع تجميع السيارات والمركبات والأجهزة الكهربائية المنزلية، بعد إطلاقه لوعود بطرح دفاتر الأعباء والشروط المنظمة لهذه الأنشطة خلال أشهر فقط بعد تنصيبه مطلع يناير/كانون الثاني 2020.

كما زاد آيت علي الطين بلة، بمنحه رخص استيراد سيارات جديدة لرجال أعمال دون الكشف عنهم للرأي العام، وهو ما وضعه في صدام مع نواب البرلمان الذين اتهموه بخدمة «كارتل مالي» جديد يريد السيطرة على الحياة الاقتصادية.

وعُرف آيت علي بإطلاقه تصريحات استفزازية تجاه المواطنين، بعد تجميده لقرار استيراد السيارات المستعملة، بحجة كبح تهريب العملة الصعبة من استيراد «خردة أوروبية». وخلفه على رأس قطاع الصناعة محمد باشا، أمين عام نفس الوزارة لعدة سنوات وخريج مدرسة الإدارة الجزائرية. كما عجلت سياسة دمج الوزارات ضمن سياسة التقشف، برحيل وزير الطاقة عبد المجيد عطار، الذي عوضه وزير المناجم محمد عرقاب بعد ضم الطاقة إلى المناجم.

وكشفت مصادر لـ «العربي الجديد» أن «نظرة عطار إلى ملف رفع الدعم عن الطاقة، تتعارض مع توجه الحكومة حاليا، حيث يتوجه عطار نحو الرفع الفوري للدعم على أسعار الوقود والغاز لكبح الاستهلاك المرتفع، وهو ما يعارضه تبون حاليا، كون أن قدرة المواطنين الشرائية، بالإضافة لغياب إحصاء دقيق لأصحاب الدخل الضعيف يعيقان هذا المسار». وفي المقابل، كان تورط وزير الموارد المائية أرزقي يراقي، في قضايا فساد تعود لنظام بوتفليقة، دافعاً بالنسبة للرئيس عبد المجيد تبون لإقالته تحسبا للتحقيق معه، بالإضافة لفضيحة قطع المياه الصالحة للشرب عن الجزائريين في عيد الأضحى 2020، كانت أيضا من بين الأسباب وراء الإطاحة بأرزقي يراقي، الذي عوضه أمين عام وزارته ومدير المدرسة الجزائرية للري مصطفى كمال ميهوبي. وفي نفس السياق، استحدث تبون وزارة جديدة تعنى بقطاع الرقمنة والإحصائيات، وعيّن لإدارتها مستشار الرئيس المكلف بمهمة حسين شرحبيل، فيما تخلى تبون عن وزارة التجارة الخارجية التي قادها أحد مقربيه في الحملة الانتخابية عيسى بكاي، وفي لعبة تدوير الكراسي، قرر الرئيس الجزائري نقل وزير السكن، كمال ناصر، لتسيير وزارتي الأشغال العمومية والنقل، بعد دمجهما في هذا التغيير الحكومي، ويعتبر ناصر من أشد حلفاء تبون، حيث شغل منصبا قياديا في حملته الانتخابية الرئاسية، رفقة خلفه على رأس وزارة السكن طارق بلعربيي، المدير العام للوكالة الجزائرية لتطوير وتحسين السكن، المكلفة بإنجاز السكنات المدعمة للطبقة المتوسطة. وأوضحت الرئاسة الجزائرية في بيانها بأن تبون قرر تقليص عدد الدوائر الوزارية بهدف «التركيز على الفعالية في الميدان بإقحام كفاءات جديدة»، وكان لجائحة كورونا ضحاياها في الحكومة الجزائرية، وفي مقدمتهم وزيرا الأشغال العمومية فاروق شيعلي، والسياحة محمد حميدو، بعد عجزهما عن إنعاش قطاعاتهما التي تأثرت كثيرا بإجراءات الحجر الصحي التي أقرتها الجزائر لكبح تفشي كورونا. ويخلف حميدو، محمد علي بوغازي، مستشار الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لأكثر من 15 سنة والمتحدر من حزب النهضة الإسلامي. وعكس كل التوقعات، نجح وزير التجارة كمال رزيق، في الاحتفاظ بمقعده في حكومة جراد، رغم فشله في تسيير قطاعه الذي شهد عدة أزمات منها أزمة الحليب المتكررة وندرة مواد واسعة الاستهلاك عند بداية تفشي كورونا، بالإضافة لانفلات الأسعار في الأسواق الجزائرية، وهو نفس مصير وزير البريد إبراهيم بومزار، الذي استمر في منصبه رغم اهتزاز قطاعه بأزمة نقص السيولة النقدية منذ صيف 2020، يضاف إليها تردي خدمات الإنترنت. كما نجا وزير المالية أيمن عبد الرحمان، من مقصلة تبون. وفي قراءة للحكومة الجديدة، يرى الخبير الاقتصادي، جمال نور الدين، أن «الحدث فيها كان إقالة وزير الصناعة فرحات آيت علي الذي شغل الجزائريين بتصريحاته وسوء تسييره لملف السيارات، وهو ما كان منتظرا. أما عن عبد المجيد عطار فالأكيد أنه دفع ثمن تمسكه بموقفه من رفع الدعم، بالإضافة لتحفظه على مشروع «ديزرتك» للطاقة الشمسية بالشراكة مع المانيا، التي قضى فيها الرئيس أكثر من 60 يوماً».

وأضاف الخبير الاقتصادي لـ «العربي الجديد» أن «الوافدين الجدد على الوزارات هم إداريين وتدرجوا في المناصب، ما يعني أننا أمام استمرار لحكومة «تكنوقراط».

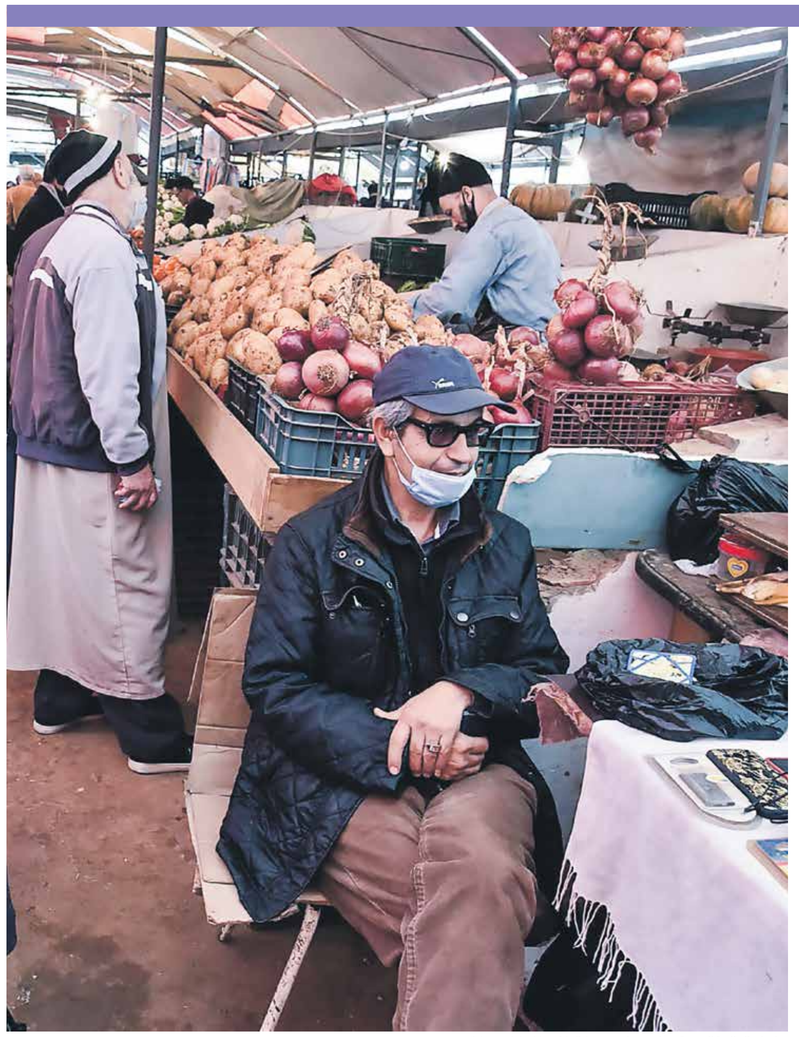

تداعيات الجائحة الصحية عجّلت برحيل عدد من الوزراء (رياض كرامدي/فرانس برس)

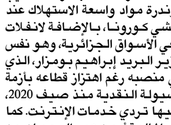

%2,3

ارتفع معدل التضخم السنوي في الجزائر إلى 2,3% في نوفمبر/ تشرين الثاني، من 2,2% في الشهر السابق، بفعل صعود في أسعار الخدمات والمنتجات المصنعة، حسب بيانات رسمية.

الأردن

تحذيرات من هروب الاستثمارات إلى الخارج

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

حذر مستثمرون أردنيون من هروب المزيد من رؤوس الأموال إلى خارج البلاد في ظل العقبات العديدة التي تواجهها الاستثمارات. وقال رئيس جمعية حماية المستثمر في الأردن، اكرم كرمول، إن الصعوبات التي تواجه بيئة الاستثمار في الأردن واضحة تماما، وقد تم تقديمها للجهات الحكومية أكثر من مرة، وطالبنا كثيرا بتغيير آلية التعامل مع ملف الاستثمار بعيدا عن التهويل والمبالغة لدى الحديث عن استقطاب المستثمرين.

وأضاف لـ«العربي الجديد» أن ورود تلك المعيقات والتشخيص الوارد على لسان وزير العمل ووزير الدولة لشؤون الاستثمار، معن القطامين، مهم جدا كونها جاءت من شخص في موقع وزاري ومسؤول عن ملف الاستثمار، ما يعني أن «الفبركات» التي كان نسمعها سابقا من قرب إقامة مشاريع بعشرات المليارات لم تكن صحيحة، حيث إن شيئا منها لم ينفذ على أرض الواقع.

وأكد كرمول على ضرورة إعادة النظر في مجمل السياسات الاقتصادية الحكومية، بما في ذلك الشق المتعلق بالاستثمار والتعامل بواقعية مع المشكلات التي يعاني منها والمحافظة على رؤوس الأموال القائمة في الأردن، سيما وان دولا في المنطقة تنشط لاستقطاب المستثمرين، وقد سمعنا عن مغادرة بعض المشاريع للأردن وانتقالهم إلى بلدان أخرى مثل مصر وتركيا وغيرها.

وفي تعليقه على واقع الاستثمار في الأردن، قال رئيس مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية، أحمد عوض، إن الارتفاعات الكبيرة في مستويات الضرائب غير المباشرة بأنواعها المختلفة من ضريبة عامة على المبيعات وضرائب خاصة ورسوم جمركية، لعبت دورا مركزيا في إضعاف الاستثمار وإبقاء معدلات النمو الاقتصادي عند مستويات منخفضة لما يقارب عشر سنوات. كما لعب ضعف الاستهلاك المحلي بحسب ما قاله عوض لـ«العربي الجديد» دورا مهما في تكبيل توسع الاستثمارات وإضعاف النمو الاقتصادي، وهذا يعود إلى مستويات الأجور المنخفضة جدا التي يحصل عليها غالبية العاملين في الأردن، إذ أن ما يقارب ثلثي العاملين يأجر يحصلون على دخل يقل عن خط الفقر للأسرة المعيارية ما أضعف قدراتهم الشرائية.

ويعاني الاقتصاد الأردني من تحديات ارتفاع الفقر والبطالة، وعجز الموازنة والمديونية العامة التي تفاقمت خلال السنوات الماضية، إضافة إلى التداعيات الناتجة عن جائحة كورونا وتباطؤ النمو.

ومن المتوقع أن تسجل الموازنة للعام الحالي عجزاً بقيمة 2,05 مليار دينار (2,89 مليار دولار) بعد المنح، وأن الهدف الرئيسي للموازنة البالغة 9,9 مليارات دينار (14 مليار دولار) هو صيانة الاستقرار المالي وفقا لتصريحات وزير المالية محمد العسعس.

وقد أقر مجلس النواب مشروع قانون الموازنة العامة الأحد الماضي، بانتظار مناقشتها وإقرارها من قبل مجلس الأعيان الشق الثاني للبرلمان. وما زاد من الضغوط على الموازنة الجديدة والقطاعات الإنتاجية المختلفة تفشي فيروس كورونا، والذي أدى إلى إغلاقات عديدة للأسواق.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها يلقي وزير عامل في الحكومة الأردنية بمسؤولية فشل سياسات استقطاب الاستثمارات، وزيادة الجاذبية الاستثمارية لبلاده على الحكومات المتعاقبة، وعدم القدرة على التعاطي بشكل صحيح مع المتطلبات الأساسية والضرورية لتحفيز رجال الأعمال والمستثمرين لإقامة مشاريعهم في الأردن.

وقد وجه وزير العمل ووزير الدولة لشؤون الاستثمار، معن القطامين، انتقادات حادة وغير مسبوقة لبيئة الاستثمار وقصورها عن تحفيز المستثمرين، بخلاف ما أعلن في سنوات سابقة من إقبال متزايد للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن لدرجة وقرب توقيع اتفاقيات بعدة مليارات، لكنها لم تنفذ على أرض الواقع. وقد عرف عن الوزير القطامين مشاكسته للحكومات المتعاقبة قبل دخوله وزيراً في الحكومة الحالية برئاسة بشر الخصاونة، التي تشكلت في شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

القطاعات المختلفة تكبّدت خسائر باهظة بسبب الإغلاقات (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

أخبار العرب

«قطر للبترول» توقع اتفاقية لتوريد الغاز إلى بنغلادش

وقّعت شركة قطر للبترول اتفاقية طويلة الأمد مع شركة «فيتول»، تورّد بموجبها 1,25 مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال إلى عملاء «فيتول» في بنغلادش. وبموجب الاتفاقية، سيبدأ تسليم الغاز الطبيعي المسال خلال العام الجاري، وهو ما يمثل تأكيداً لالتزام دولة قطر المستمر بتلبية احتياجات عملائها المتزايدة إلى إمدادات موثوقة من الغاز الطبيعي المسال. وقال وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري، الرئيس التنفيذي لقطر للبترول، سعد بن شريده الكعبي، في بيان أمس الاثنين، إن الاتفاقية تسلط الضوء، على قدرة قطر للبترول الكبيرة على تلبية احتياجات شركائها وعملائها، وعبّر عن تطلعه إلى بدء عمليات الإمداد للمساهمة في تلبية احتياجات بنغلادش من الطاقة. وكشفت قطر للبترول، قبل أيام، عن سعيها لبناء مكتب تجارة لمنافسة شركات النفط العالمية وشركات تجارة السلع، وللمساعدة في جعل ارتفاعات سعر الغاز في السوق الفورية سلسة.

مصر: عودة مصنع دمياط لإسالة الغاز إلى العمل

أعلن ميناء دمياط استعادة حركة تردد ناقلات الغاز المسال للميناء، مرة أخرى بعد توقف 8 سنوات، حيث استُقبلت ناقلتا غاز مسال أول من أمس. واستقبل الميناء أمس الناقلة (GOLAR GLACIER) القادمة من سنغافورة، والتي ترفع علم جزر المارشال، وقد شحنت 60 ألف طن، بما يعادل 158 ألف متر مكعب من الغاز، متجهة إلى بنغلادش. كذلك حُمّلت شحنة أخرى على ناقلة مملوكة لشركة فيتول الهولندية لتجارة الطاقة والسلع، وستنتجه إلى أوروبا، وفق تصريحات المتحدث باسم وزارة البترول حمدي عبد العزيز لوكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية.

ووفقاً لبيان مجلس الوزراء المصري، تُعَدّ محطة إسالة وتصدير الغاز بميناء دمياط إحدى أكبر محطات إسالة الغاز في الشرق الأوسط. وتأتي إعادة الافتتاح وفقاً لنشرة «إنترباريز» الاقتصادية المحلية أمس الاثنين، بعد تسوية النزاع الذي استمر لسنوات بين كل من شركة ناتورجي الإسبانية وإيني الإيطالية والحكومة المصرية.

تقارير عربية

اسواف

صندوق استثماري تونسي للمساهمة في إعمار ليبيا

تونس ـ **إيمان الحامدي**

حفّزت المصالحة الليبية مجالس الأعمال التونسية الليبية المشتركة على وضع خارطة الطريق للمساهمة التونسية في إعادة إعمار ليبيا وضمان حصة تونس من الصفقات المرتقبة عبر تجهيز الأذرع المالية التي ستتولى تمويل المشاريع بعيداً عن الجهاز المصرفي المنشغل بتمويل عجز الموازنة. ويسعى المجلس الأعلى لرجال الأعمال التونسيين والليبيين إلى تذليل العقبات أمام المستثمرين الملتحقين بركب الإعمار الليبي بتهيئة الأذرع المالية لتمويل المشاريع التي يرجح أن تفوق قيمتها خلال القليلة القادمة 10 مليارات دولار. في تصريح خص به «العربي الجديد»، قال رئيس المجلس الأعلى لرجال الأعمال التونسيين والليبيين، عبد الحفيظ السكرافي، إن المجلس قدّم لوزير المالية التونسي علي الكعلي مسودة لصندوق استثماري لإعادة إعمار ليبيا

ضعف المبادرات الرسمية للتعاون المشترك بين البلدين

سيكون الذراع الرسمية للتمويل مشيرا إلى أن 14 صندوقا استثماريا أجنبيا أبدوا استعدادا للمساهمة في رأس مال صندوق الاستثمار لإعادة الإعمار. وقال السكرافي إن توفير التمويلات مطلب اساسي للشركات كأمر مهم في ضمان حظوظها في الفوز بالصفقات المهمة في ظل منافسة كبيرة بين الدول التي تسعى إلى اقتناص صفقات في ليبيا.

وأكد السكرافي أن لتونس حظوظا كبيرة في مهمة إعمار الجارة الجنوبية، مشيرا إلى أن المنطقة الغربية ستكون مجالا واسعا للاستثمارات التونسية وأيضا سوق تشغيل كبيرة لليد العاملة. وأكد التحاق ما لا يقل عن 5 آلاف تونسي للعمل في ليبيا في المدة الأخيرة. غير أنه وصف الرقم بالضعيف، موضحا أن سوق العمل مفتوحة لـ300 ألف تونسي في ليبيا، متوقعا أن تلتحق العمالة التونسية بليبيا مع الإعلان عن ولادة الحكومة الموحدة ومصادقة البرلمان على الموازنة وبدء تنفيذ المشاريع. وأضاف في سياق متصل أن 3 مستثمرين تونسيين وقّعوا عقودا مهمة في القطاع الصحي ومشاريع لمصحات خاصة وأصفا البوادر بالمشجعة.

وانتقد السكرافي غياب أجهزة التمويل التونسية في مرافقة المستثمرين التونسيين بسبب توجهها نحو تمويل الموازنة التونسية، معتبرا ان صندوق الاستثمار لإعادة إعمار ليبيا هو الأداة الأكثر نجاعة لتوفير التمويلات اللازمة للمرحلة الجديدة. وتخطط تكتلات رجال الأعمال التونسية والليبية لاقتناص حصة في مشاريع إعادة إعمار المدن الليبية بما يسمح للبلدين بإعادة تنشيط العلاقات الاقتصادية التي دخلت طور الركود منذ نحو عشر سنوات. ومنذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي باشر المجلس الأعلى لرجال الأعمال التونسيين والليبيين الإجراءات الرسمية لعقد سلسلة من المؤتمرات في قطاعات متعددة من أجل وضع خريطة طريق للشراكات القادمة في قطاعات الصحة والبناء والخدمات، إلى جانب تسهيل إجراءات فتح باب التوظيف أمام 300 ألف تونسي في ليبيا.

وبعيدا عن الجانب الرسمي يحاول رجال الأعمال من الجانبين الاستفادة من مرحلة ما بعد المصالحة الليبية عبر شراكات يلعب فيها التقارب الجغرافي والثقافي عاملا مهما. وليبيا البلد الغني بالنفط يسعى إلى التعافي من آثار المدمرة للحرب والأزمات السياسية التي يعيشها منذ عشر سنوات فيما تفتح صفقات إعادة الإعمار شهية الدول الأجنبية على اقتناص عقود هناك. ومقابل تحمّس تكتلات رجال الأعمال للاستفادة من المرحلة الجديدة في ليبيا، لا تزال الحركات الرسمية التونسية بطيئة في هذا الاتجاه رغم احتضان تونس المنتقى الحوار السياسي الليبي الشامل في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي الذي أسس لمرحلة المصالحة الليبية وانتخاب رئيس للمجلس الرئاسي ورئيس للحكومة. وينتقد خبراء اقتصاد غياب المبادرات الرسمية للتواصل مع القيادة الليبية الجديدة بشأن مستقبل العلاقات بين البلدين رغم تحمّل تونس لعقد من الزمن وزر الاضطراب الليبي واحتضانها عام 2011 لنحو مليوني ليبي فروا من الحرب هناك. وقال الخبير الاقتصادي معز الجودي، إن تونس مهددة بخسارة موقعها في السوق الليبية بسبب غياب الحرص الرسمي على ضمان حصة البلاد من خطة إعادة الإعمار.

وأضاف الجودي أن الخلافات السياسية في تونس وتعطل الحوار بين رأسي السلطة التنفيذية يجر الاقتصاد نحو عواقب وخيمة فيما تعاني البلاد من تراجع الاستثمار وعجز قياسي في الموازنة وارتفاع في معدلات البطالة. وأكد الجودي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الحكومة مطالبة بانخراط كبير وتذليل كل العقبات أمام المستثمرين من أجل الذهاب إلى ليبيا التي تمثل طوق النجاة لتونس في الوقت الحالي وفق قوله. ويمثل فتح باب التشغيل للتونسيين في ليبيا منفذاً مهما لخفض نسب البطالة المتفاقمة في البلاد، حيث كانت ليبيا لسنوات طويلة مشغلا مهما وتتسبب في عودة أكثر من نصف مليون تونسي كانوا يعملون هناك. وأعلن معهد الإحصاء الحكومي الأسبوع الماضي، عن تسجيل الاقتصاد انكماشاً قياسياً في الناتج المحلي المجمل لعام 2020 بلغت نسبته 8,8%، مع تفاقم واضح في نسب البطالة عززته الإغلاقات المرتبطة بتدابير مكافحة وباء كورونا.

الليبيون يترقبون إعادة بناء ما دمرته الحرب (محمود تركية/الأناضول)

الكويت: انخفاض سنوي في الوظائف

انخفض عدد الوظائف في الكويت خلال 2020 بنسبة 4,2 بالمائة، لتسجل أكبر تراجع سنوي منذ حوالي 30 عاماً، وسط تداعيات فيروس كورونا المستجد. وحسب تقرير لبنك الكويت الوطني (أكبر بنك بالبلاد)، أمس، انعكس التراجع على نمو نشاط التوظيف بين المواطنين الكويتيين بوتيرة متواضعة وانخفاض شديد في وظائف العمالة الوافدة. وأشار التقرير إلى تراجع نمو معدلات توظيف المواطنين الكويتيين من 2,4 بالمائة في 2019 إلى 2,1 بالمائة في 2020، في ظل تداعيات الجائحة والتي أثرت بشدة على انخفاض التوظيف بالقطاع الخاص بنسبة 1,2 بالمائة. وتابع التقرير: «كان أداء القطاع العام جيداً، بنمو 2,7 بالمائة مقارنة بالقطاع الخاص، فيما يعزى إلى حد ما لجهود التكويت (التوطين)».

مالية عامة

تغييرات كبيرة في موازنة العراق

بغداد ـ **عمار حميد**

بينما يكاد الربع الأول من عام 2021 يقترب من الانتهاء ولا تزال موازنة هذا العام تراوح مكانها في أروقة البرلمان، وسط خلافات حادة حول عدد من بنودها تامل رئاسة البرلمان التوصل إلى تفاهمات مع الكتل السياسية لتمريرها في الأيام المقبلة.

وعلى مدى الأسابيع الماضية، أسفرت النقاشات حول الموازنة عن تخفيض حاد في النفقات التي قدمتها الحكومة داخل موازنة العام الحالي المقدمة إلى البرلمان، بشكل أدى إلى حدوث تغييرات شبه جذرية في بعض البنود.

ووفقا لمصادر في البرلمان العراقي، تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن البرلمان خفض النفقات التشغيلية، وحذف عددا من البنود الخاصة مثل المؤتمرات والضيافة ونفقات الرئاسات الثلاث (البرلمان والجمهورية والحكومة) ونفقات الهيئات والمؤسسات المستقلة والحكومية، وكذلك الهبات والمنح ووقف مخصصات عدة وزارات ودوائر حكومية.

واعتبرت هذه البنود، حسب المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، زائدة أو غير ضرورية، فضلا عن تضمين بعض الموارد الداخلية داخل الموازنة العامة، مثل جباية أجور الماء والكهرباء والاتصالات والضرائب، واستثمار أملاك الدولة العامة بيعا أو تأجيرا للقطاع الخاص، إلى جانب رفع سعر بيع البرميل من 43 دولارا إلى 45 دولارا بفعل التحسن الحالي على أسعار النفط، وطرح سندات خزينة للدولة بمبلغ يصل إلى 1,5 مليار دولار، وهو ما أدى إلى تقليل العجز المفترض من 50 مليار دولار إلى قرابة 18 مليار دولار. وما زالت النقاشات مستمرة لضبط الموازنة بشكلها النهائي، لكنها ستكون بكل الأحوال أقل من صيغتها الأولى، إذ تتوقع المصادر أن تكون موازنة 2021 عند عتبة 127 ترليون دينار، بدلا من 164 ترليون دينار (113 مليار دولار)، إلى نحو 88 مليار دولار)، حسب مراقبين.

وأكد مسؤول في الدائرة القانونية بالبرلمان العراقي، أن العائق الأكبر النيابية في البرلمان العراقي، تأمر ذيبان، أن خيار إعادة مشروع قانون الموازنة إلى الحكومة تم تجاوزه، فيما لا تزال حصة الإقليم في الموازنة لم تحسم لغاية الآن.

وقال ذيبان في تصريح صحافي إن «خيار إعادة مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام 2021 تم تجاوزه داخل اللجنة المالية في مجلس النواب، كما استطاعت اللجنة تجاوز جميع العقد في مسودة مشروع قانون الموازنة وفي مقدمتها الإنفاق الحكومي ليتفرغ الجميع للمرحلة الأهم والأخيرة، ألا وهي تحديد حصة إقليم كردستان».

وأضاف ذيبان أنه «حتى الآن لم يتم حسم فقرة حصة الإقليم»، لافتاً الانتباه إلى أن «المفاوضات لا تزال مستمرة بين الوفد المفاوض لحكومة إقليم كردستان برئاسة قوباد طالباني مع الحكومة الاتحادية في بغداد، وقادة الكتل السياسية لحسم موضوع حصة الإقليم من الموازنة».

وفي سياق ذلك، قالت الخبيرة الاقتصادية سلام سميسم، لـ«العربي الجديد» إنه طالما أن قضية الفيدرالية في العراق غير واضحة في ذهنية المشرّع العراقي، فمن الطبيعي جداً وجود خلافات تعرقل إقرار الموازنة كما في كل عام»، ولفتت الانتباه إلى الجدل الكبير حول قانون النفط والغاز الذي لم يقر حتى الآن.

وهذا يعود إلى أن «الطالما توجد جهات سياسية ومليشيات مسلحة ضاغطة على المشهد السياسي، وتفرض نفسها على اتخاذ القرار السياسي فإن الموازنة لن تمرر بسهولة»، لافتاً إلى إن «جل اهتمام القوى السياسية هو توظيف الخلافات حول الموازنة في دعايتها الانتخابية، من خلال تقديم معلومات غير دقيقة عن إقليم كردستان».

ومن جانبه اكد عضو اللجنة المالية النيابية في البرلمان العراقي، تامر ذيبان، أن خيار إعادة مشروع قانون الموازنة إلى الحكومة تم تجاوزه، فيما لا تزال حصة الإقليم في الموازنة لم تحسم لغاية الآن.

وقال ذيبان في تصريح صحافي إن «خيار إعادة مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام 2021 تم تجاوزه داخل اللجنة المالية في مجلس النواب، كما استطاعت اللجنة تجاوز جميع العقد في مسودة مشروع قانون الموازنة وفي مقدمتها الإنفاق الحكومي ليتفرغ الجميع للمرحلة الأهم والأخيرة، ألا وهي تحديد حصة إقليم كردستان».

وأضاف ذيبان أنه «حتى الآن لم يتم حسم فقرة حصة الإقليم»، لافتاً الانتباه إلى أن «المفاوضات لا تزال مستمرة بين الوفد المفاوض لحكومة إقليم كردستان برئاسة قوباد طالباني مع الحكومة الاتحادية في بغداد، وقادة الكتل السياسية لحسم موضوع حصة الإقليم من الموازنة».

وفي سياق ذلك، قالت الخبيرة الاقتصادية سلام سميسم، لـ«العربي الجديد» إنه طالما أن قضية الفيدرالية في العراق غير واضحة في ذهنية المشرّع العراقي، فمن الطبيعي جداً وجود خلافات تعرقل إقرار الموازنة كما في كل عام»، ولفتت الانتباه إلى الجدل الكبير حول قانون النفط والغاز الذي لم يقر حتى الآن.

أخبار العالم

2,6 مليار دولار صادرات السجاد التركي في 2020

حققت صادرات السجاد التركي خلال عام 2020 عائدات بقيمة تتجاوز مليارين و604 ملايين دولار، بحسب بيانات رسمية. جاء ذلك في تصريحات أدلى بها رئيس «مجلس صناعة السجاد» في تركيا، صلاح الدين قبلان، لمراسل الأناضول. أمس. وقال قبلان إن صناعة السجاد في تركيا واجهت تحديات كبيرة خلال العام الماضي كما هو الحال بالنسبة للصناعات الأخرى، بسبب انتشار فيروس كورونا وانعكاساته على التجارة العالمية. وأضاف: «بالرغم من الصعوبات التي نواجهها، بلغت قيمة صادرات البلاد من السجاد مليارين و604 ملايين و648 ألف دولار». وأشار إلى الإقبال الشديد محلياً ودولياً على السجاد المنتج في ولاية غازي عنتاب (جنوب)، نظراً لما يتمتع به من دقة في التصنيع وجودة عالية في المواد الخام.

خط قطار شحن جديد بين الصين وأوروبا

تم إطلاق طريق قطار شحن جديد بين الصين وأوروبا يربط بين مدينة تشنغدو في مقاطعة سيتشوان بجنوب غربي الصين وسانت بطرسبرغ الروسية. وغادر أول قطار شحن على هذا الطريق مدينة تشنغدو أول من أمس، حاملاً إمدادات لمشروع رئيسي في إطار مبادرة الحزام والطريق. ومن المتوقع أن يصل القطار إلى سانت بطرسبرغ في غضون 13 يوما، وهي أسرع بكثير من المدة المطلوبة للشحن عن طريق البحر تحت تأثير فيروس كورونا الجديد (كوفيد-19) والتي تتراوح بين شهر إلى شهرين.

وخلال عيد الربيع، شهد ميناء تشنغدو الدولي للسكك الحديدية زيادة في عدد قطارات الشحن بين الصين وأوروبا بنسبة 33,3 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وفقا للجنة الإدارية بالميناء.

مال وسياسة

ظلت أزمة التنسيق الأمني وتعويض ذوي ضحايا الطائرة الروسية التي تحطمت فوق سيناء نهاية 2015، العائق الأكبر أمام عودة الروس للمنتجعات المصرية، إلا أن كورونا جاءت لتضيف عاملا جديداً وتحرص موسكو على تعليق الملف لإبقاء نفقات مواطنيها داخل روسيا

السياحة العالقة

شكوك بقرب عودة الروس إلى المنتجعات المصرية

موسكو ـ **رامي القليوبي**

لم يدم تفاؤل اللاعبين في قطاعي السياحة الروسي والمصري طويلاً بعد ورود أنباء عن توصل موسكو والقاهرة إلى اتفاق بشأن استئناف رحلات الطيران العارض (تشارتر) المباشرة إلى منتجعي الغردقة وشرم الشيخ المطلتين على البحر الأحمر شرق مصر في مارس/آذار المقبل، إذ تلاها نفي روسي، وسط تشكيك في واقعية قرب عودة حركة السياحة الروسية إلى المنتجعات المصرية.

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على واقعة تحطم طائرة «إيرباص-321» التابعة لشركة «كوغاليم أفيا» (متروجت) في سيناء شمال شرق مصر في نهاية عام 2015، حيث تبنت جماعة مسلّحة موالية لتنظيم داعش الإرهابي إسقاط الطائرة، لم تستأنف روسيا حركة الطيران سوى إلى القاهرة، مما يزيد من صعوبة وصول السياح الروس إلى وجهتيهما المفضلتين على البحر الأحمر. ومن بين العوامل الحائلة دون استئناف حركة الطيران على نحو كامل، ذكر خبيران في المجلس الروسي للشؤون الدولية (منظمة غير تجارية داعمة لاتخاذ القرار في شؤون السياسة الخارجية) استطلع «العربي الجديد» آراءهما، عدم اطمئنان موسكو للوضع الأمني في مصر بشكل عام، وجائحة فيروس كورونا، ومجموعات النفوذ داخل روسيا التي لا تتمنى تحول حركة السياحة الداخلية إلى الخارج، بالإضافة إلى إصرار الجانب المصري على عدم الاعتراف بواقعة تحطم «إيرباص-321» عملاً إرهابياً وعدم صرف تعويضات.

ولم تفلح حتى الآن محاولات ذوي الضحايا في البحث عن حقوقهم أمام المحاكم المصرية التي أصدرت قرارات برفض النظر في الدعاوى بذريعة عدم إثبات هويات القتلى وصلة قرابتهم مع المدعين.

يقول الخبير في المجلس الروسي للشؤون الدولية، إيفان بوتشاروف لـ«العربي الجديد»: «يعود عدم استئناف رحلات الطيران العارض إلى المنتجعات المصرية جزئيا فقط إلى مسألة التعويضات لذوي ضحايا العمل الإرهابي فوق سيناء، أما السبب الرسمي، فهو عدم تلبية المطارات المصرية لمتطلبات الأمان، وفق تصريحات المسؤولين الروس. أعتقد أن ذلك يعود إلى الوضع العام في مصر. للأسف، لا يزال الإرهاب من أكبر التحديات أمام مصر».

بدوره، يقلل الخبير في المجلس الروسي للشؤون الدولية، سيرغي بالماسوف، من أهمية التقارير الإعلامية الأخيرة حول قرب عودة السياحة الروسية، لافتا إلى أنها صدرت من مصادر مصرية وحدها لا الجانب الروسي.

ويقول بالماسوف لـ«العربي الجديد»: «استندت التقارير الإعلامية إلى مصادر مصرية، وهي ربما ناتجة عن تسريبات تم تداولها باستعجال ومن دون تنسيق. في المقابل، لم نر أي ضوء أخضر لعودة الرحلات من الحكومة الروسية أو أي تقارير إيجابية صادرة من أجهزة الأمن الروسية». وحول الأسباب التي يراها عائقا حقيقيا أمام عودة السياحة الروسية إلى الغردقة وشرم الشيخ، يضيف: «هناك لوبي قوي في روسيا لا يريد تحول حركة السياحة من المنتجعات المطلة على البحر الأسود في إقليم كراسنودار وشبه جزيرة القرم حتى تبقى الأموال داخل البلاد، كما أن هناك مخاوف أمنية حقيقية من الوضع في مصر، واستمرار جائحة كورونا والمخاوف من تسلل السلالة البريطانية من كوفيد-19، خاصة وأن المناعة الجماعية من الفيروس في روسيا لم تتشكل بعد». مع ذلك، لا يستبعد بالماسوف احتمال البت في مسألة عودة الرحلات إلى المنتجعات المصرية على وجه السرعة «في حال اتخذ قرار سياسي بذلك، خاصة وأن مصر عملت كثيراً على إظهار جهودها لتحسين الوضع الأمني». ومن مؤشرات نظر روسيا جديا في إمكانية استئناف حركة السياحة إلى المنتجعات المصرية، تصريحات السفير الروسي بالقاهرة، غيورغي بوريسينكو مطلع فبراير/شباط الجاري بأن موسكو عازمة على استئناف حركة الطيران في حال أدلى خبراء أمنيون بتقييم إيجابي.

وكانت وكالة «تاس» الرسمية الروسية قد أفادت في الأسبوع الماضي نقلاً عن وزارة الطيران المدني المصرية بأن رحلات الطيران العارض قد يتم استئنافها في مارس/آذار المقبل دون ذكر موعد محدد، حيث إن تحديد تاريخ أول رحلة يتطلب تنسيقا فنيا وترتيبات لوجستية، وفق الرواية المصرية.

إلا أن الوكالة الفيدرالية الروسية للنقل الجوي سارعت لنفي هذه المعلومات، واصفة إياها بأنها «افتراضات بعض وسائل الإعلام»، مما زاد من الشكوك في سوء التنسيق الإعلامي بين الجانبين الروسي والمصري.

وازدادت آمال قطاعي السياحة المصري والروسي بقرب عودة السياح الروس إلى المنتجعات المصرية بعد زيارة وفد ممثلي وزارة النقل الروسية والخبراء الأمنيين إلى مصر في نهاية يناير/كانون الثاني الماضي وبداية فبراير/شباط الجاري، وإدلائهم بتقييمات إيجابية، وفق تقارير إعلامية.

يذكر أن السلطات الروسية أعلنت في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 تعليق الرحلات الجوية إلى جميع المدن المصرية، بما فيها القاهرة على خلفية حادثة طائرة «إيرباص-321» والتي راح ضحيتها 224 شخصا، ولا تزال حركة الطيران إلى الغردقة وشرم الشيخ عالقة حتى اليوم.

وتمثل السياحة الروسية نحو 30% من إجمالي الحركة السياحية الوافدة لمصر، حيث بلغ عدد الوافدين الروس، 2,8 مليون سائح في 2010، لكن العدد انخفض إلى 1,8 مليون في 2011، ثم إلى 1,6 مليون سائح في 2012، قبل أن يعاود الارتفاع في 2013 إلى 2,4 مليون سائح، وإلى 3,1 ملايين سائح في 2014، وفق بيانات وزارة السياحة المصرية. وعلى مدار الأشهر العشرة الأولى من 2015، بلغ عدد السياح الروس نحو 2,3 مليون سائح، فيما بلغت إيرادات مصر من السياحة الروسية نحو 2,5 مليار دولار في 2014، من إجمالي إيرادات سياحية بلغت نحو 7,3 مليارات دولار في العام ذاته.

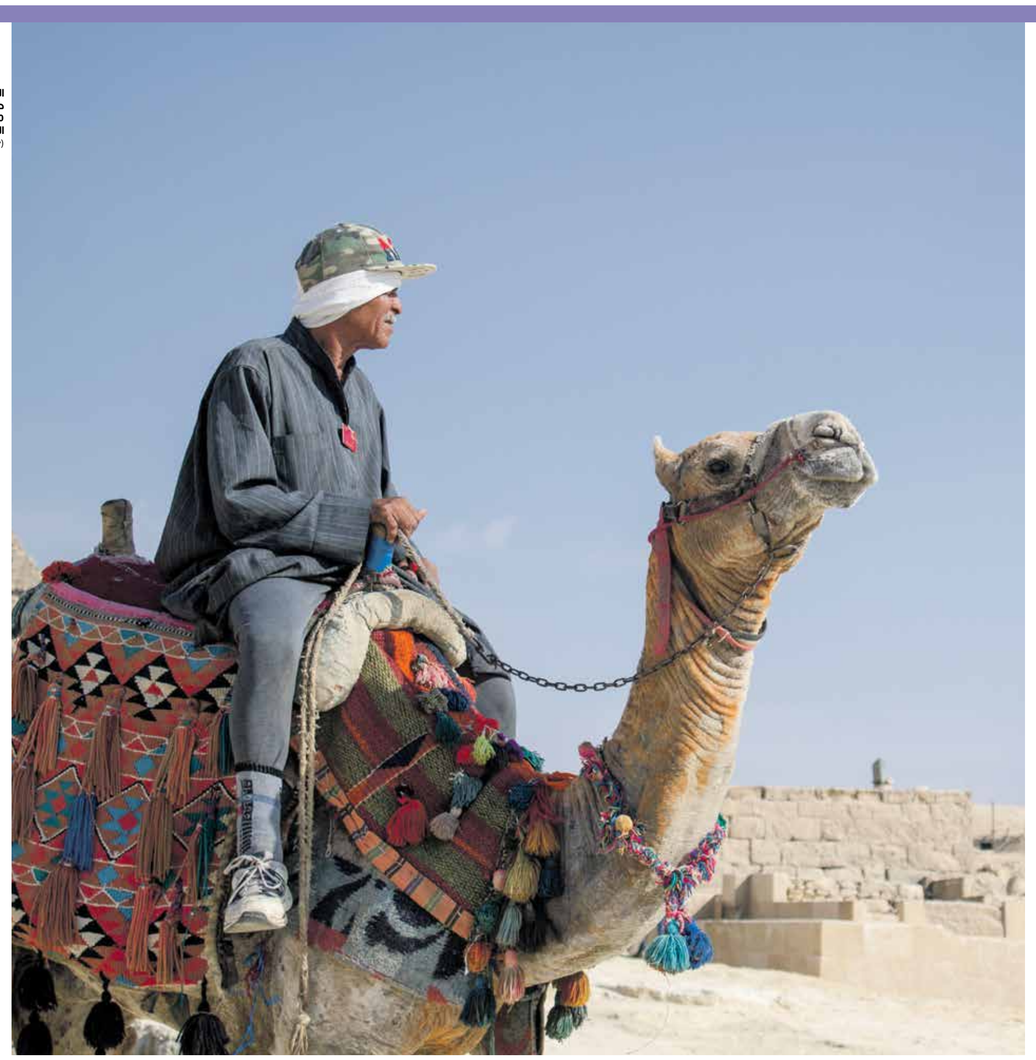

السياحة الروسية مثلت قبل الحادثة 30% من إجمالي الوافدين لمصر (Getty)

روسيا لم تستأنف حركة الطيران سوى إلى القاهرة

تهاوي إشغالات الفنادق

تسببت تداعيات جائحة كورونا في تهاوي عائدات السياحة بمصر، لتبلغ نحو 4 مليارات دولار في 2020، مقابل أكثر من 13 مليارات دولار في العام السابق عليه، حيث ذكر وزير السياحة والآثار خالد العناني، قبل أيام، أن عدد السياح الذين زاروا مصر بلغ نحو 3,5 ملايين العام الماضي، مقارنة مع 13,1 مليونا في 2019. وتدهورت الإشغالات بصورة كبيرة في الغردقة لتبلغ 24% وشرم الشيخ 23%، بينما تضم المنطقتان أكبر المنتجعات السياحية.

النفط يعود لمستويات ما قبل كورونا

توقع بنك غولدمان ساكس الأميركي بلوغ سعر برميل نفط برنت 75 دولاراً بحلول الربع الثالث من 2021، وسط تحسن تدريجي في الطلب على الخام

لندن ـ **العربي الجديد**

تتزايد توقعات بنوك الاستثمار العالمية حول ارتفاع أسعار النفط خلال الأشهر القليلة المقبلة لتدخل إلى المنطقة الدافئة من جديد، متجاوزة كثيراً تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد، إلا أن الرهان على تحقق هذه التوقعات مرتبط بمدى نجاح كبار منتجي النفط في التمسك بسياسة خفض الإمدادات للحيلولة دون انزلاق الأسعار من جديد للهبوط. فقد توقع بنك غولدمان ساكس الأميركي في تقرير له، أمس الاثنين، بلوغ سعر برميل نفط برنت 75 دولاراً بحلول الربع الثالث من العام الجاري، وسط تحسن تدريجي في الطلب على الخام، والالتزام بخفض الإنتاج من جانب ما يعرف بتحالف «أوبك+» الذي يضم الدول الأعضاء في منظمة أوبك وكبار المنتجين من خارجها على رأسها روسيا. وقال البنك إن أسعار النفط ستواصل تسجيل زيادات خلال الفترة القريبة المقبلة، على الرغم من الضغوط المستمرة من قبل جائحة فيروس كورونا. ودارت أسعار النفط في تعاملات أمس قرب 63 دولاراً لبرميل خام برنت، ونحو 60 دولاراً لخام غرب تكساس الأميركي.

ووفق توقعات غولدمان ساكس، فإن عودة الاستهلاك لمستويات ما قبل الجائحة قد تتحقق مجدداً بحلول يوليو/ تموز المقبل، ويبلغ متوسط استهلاك النفط حالياً قرابة 95,8 مليون برميل يومياً، مقارنة مع متوسط 100 مليون برميل يومياً في الأشهر الأربعة التي سبقت التفشي العالمي للوباء.

وذكر البنك أنه «بالنسبة لخام برنت، تتوقع ملامسته حاجز 70 دولاراً للبرميل بحلول الربع الثاني من العام الجاري، قبل صعوده صوب 75 دولاراً في الربع الثالث»، مشيراً إلى أن موجة الطقس البارد في ولاية تكساس التي تنتج قرابة ثلث النفط الأميركي ستقود إلى عجز حول العالم في الإمدادات، خاصة مع استمرار العمل باتفاقية خفض الإنتاج لتحالف «أوبك+». وتوقع أن يؤدي الطقس المتجمد في تكساس إلى عجز عالمي قدره 1,5 مليون برميل يومياً في فبراير/ شباط الجاري، وخفض الإنتاج بنحو 200 ألف برميل يومياً في مارس/ آذار بسبب تضرر البنية التحتية للطاقة في تكساس وعوامل أخرى. وستستغرق أطقم العمل في حقول النفط في تكساس عدة أيام على الأرجح لإزالة الثلوج من على الصمامات واستئناف تشغيل الأنظمة وبدء إنتاج النفط والغاز.

وقال محللون إن شركات التكرير في ساحل الخليج الأميركي تعكف على تقييم الأضرار وربما يتطلب الأمر منها ثلاثة أسابيع لاستئناف معظم عملياتها، غير أن انخفاض ضغط المياه وانقطاع إمدادات الغاز والكهرباء يعرقل عملها. وللمرة الأولى منذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، خفضت شركات الطاقة الأميركية عدد منصات حفر النفط العاملة بسبب الطقس البارد والثلج الذي يلف تكساس ونيو مكسيكو ومراكز أخرى منتجة للنفط. وفي الأسبوع الماضي، رفع «بيي إس» توقعاً لسعر برنت إلى 68 دولارا للبرميل للنصف الثاني من العام الجاري، لكن ثمة خلافاً بين روسيا والسعودية يطفو على السطح بشأن خفض الإنتاج في الفترة المقبلة، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن مندوبين في أوبك يوم الأحد الماضي، مشيرة إلى أن المملكة تحث الدول الأعضاء في «أوبك+» على توخي «الحذر الشديد» بشأن زيادة الإمدادات، على الرغم من ارتفاع الأسعار إلى أعلى مستوى لها في عام واحد، خلال الأيام الماضية.

في المقابل، تشير موسكو إلى أنها لا تزال تريد المضي قدماً في زيادة المعروض بشكل تدريجي. وكان نائب رئيس الوزراء الروسي، الكسندر نوفاك، قد قال، في 14 فبراير/ شباط الجاري، إن «السوق متوازنة»، في إشارة إلى ضرورة البدء بزيادة الإنتاج عبر تخفيف حجم خفض الإنتاج الحالي.

ويشكل طوعي، أضافت السعودية خفضاً في إنتاجها بمقدار مليون برميل يومياً، بدأت تنفيذه مطلع الشهر الجاري، وينتهي في 31 مارس/ آذار المقبل، وهو ما يعد بمثابة ورقة في يد السعودية خلال المفاوضات.

وفي إبريل/ نيسان 2020، اتفقت دول التحالف على خفض تاريخي للإنتاج بمقدار 9,7 ملايين برميل يومياً، اعتباراً من مطلع مايو/ أيار 2020، وتم تقليص التخفيضات إلى 7,7 ملايين برميل اعتباراً من مطلع أغسطس/ آب حتى نهاية العام، قبل أن يتم في يناير/ كانون الثاني الماضي تخفيف خفض الإنتاج مجدداً إلى 7,2 ملايين برميل يومياً، يستمر حتى إبريل/ نيسان 2022.

الطقس المتجمد في تكساس يؤدي إلى عجز عالمي قدره 1,5 مليون برميل يوميا

تحسن تدريجي في الطلب على النفط عالميا (Getty)

كوريا الجنوبية تُفرج عن أموال إيران

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أفادت وكالات الأنباء الإيرانية، أمس الإثنين، بأن إيران وكوريا الجنوبية اتفقتا على «نقل وصرف جزء من الأرصدة البنكية الإيرانية» لدى سيول، وذلك خلال لقاء جمع بين السفير الكوري الجنوبي، يو جانغ هيان، ومحافظ البنك المركزي الإيراني، عبدالناصر همتي، في العاصمة الإيرانية طهران.

وذكرت وكالة «تسنيم» الإيرانية أن «الاتفاق يشمل نقل الأرصدة إلى وجهات محددة وحجمها والبنوك التي ستستقطبها»، من دون الكشف عن المزيد من التفاصيل بشأن حجم الأموال التي ستفرج عنها سيول، وهي عوائد الصادرات الإيرانية إلى كوريا الجنوبية، جُمدت بسبب العقوبات والضغوط الأميركية.

وأكد سفير كوريا الجنوبية أن بلاده «مستعدة لاتخاذ كل الإجراءات اللازمة لاستفادة إيران من جميع مصادرها البنكية في كوريا الجنوبية من دون وجود قيود أو سقف». وبحسب إعلان البنك المركزي الإيراني، فقد رحب محافظ البنك، عبدالناصر همتي، بـ«تغيير كوريا الجنوبية نهجها»، مشيرا إلى أن إيران تحتفظ بحقها في متابعة الخسائر التي لحقت بها من جراء تجميد هذه الأرصدة، وداعيا سيول إلى «بذل جهود مضنية لإزالة هذه السابقة السيئة». وأجرت إيران خلال العامين الأخيرين جولات عدة من المفاوضات مع كوريا الجنوبية لحثها على الإفراج عن هذه الأموال، لكنها لم تنجح وسط معارضة أميركية شديدة.

وبحسب تقرير لصحيفة «جهان صنعت» (عالم الصناعة) الإيرانية، نشرته خلال أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، يصل حجم هذه الأموال المجمدة إلى 40 مليار دولار؛ 20 ملياراً منها لدى الصين، و7 مليارات لدى الهند و6 مليارات لدى كوريا الجنوبية وملياران لدى العراق وملياد ونصف المليار دولار عند اليابان. علما بأن تقارير إعلامية أخرى تتحدث عن نحو 100 مليار دولار حجم الأرصدة الإيرانية المجمدة في الخارج، إلى ذلك، كشف رئيس غرفة تجارة طهران، مسعود خوانساري، عن أن 100 مليار دولار قد خرجت من إيران على مدى العامين الأخيرين، مشيرا إلى أن جزءا من هذه الأموال اتجه لشراء العقارات في الدول الجارة، في مقدمتها تركيا.

وزاد خروج الأرصدة من إيران بعد تراجع حاد في قيمة الريال الإيراني وارتفاع هائل في أسعار العملات الأجنبية، في مقدمتها الدولار، خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، على خلفية فرض واشنطن عقوبات شاملة على إيران إثر انسحابها من الاتفاق النووي عام 2018.

وفقدت خلال هذه الفترة العملة الإيرانية نحو 700% من قيمتها. وقال خوانساري خلال اجتماع حكومي مع القطاع الخاص إن الاستثمارات في البلاد خلال العامين الأخيرين كانت «سالبة»، وانتفعت تركيا أكثر من غيرها من الوضع الاقتصادي الإيراني الراهن، فإلى جانب أنها احتلت المرتبة الأولى في استقبال رؤوس الأموال الإيرانية لشراء العقارات بين الدول الجارة لإيران من عام 2017 إلى 2019، فإنها تستقبل سنويا ملايين السياح الإيرانيين.

100 مليار دولار خرجت من إيران خلال العامين الماضيين

العملة الإيرانية فقدت نحو 700% من قيمتها بسبب العقوبات الأميركية (Getty)

رؤية

الجزائر: مستقبل مسدود لقطاع النفط

جان بيار سيريني

بينما تستمر الأزمة السياسية في الجزائر، تشهد البلاد انخفاضاً خطيراً في مواردها النفطية. هذا ما يفسر النقاش الدائر في الجزائر حول مستقبل هذه الصناعة وأهمية دعوة الشركات الأجنبية من عدمها. هل ستنقذ الشركات الأجنبية الصناعة البترولية الجزائرية؟ إنه الأمل الأخير لحكومة عبد العزيز جراد التي تأمل أن تجد عند هذه الشركات مليارات الدولارات والتقنيات الجديدة التي تحتاجها بصفة عاجلة لإعادة إنعاش إنتاج المحروقات الذي يشهد تراجعاً منذ ما يقارب 15 سنة. ولكن لا شيء يضمن ذلك، إذ لم تعد الطاقة الأحفورية تحظى بشعبية لدى المصرفيين، وأصبح اليوم لدى شركات النفط العالمية التي أفقرتها الأزمة والوباء، تخيلات بخصوص الكهرباء الخضراء. أما القانون الجديد الخاص بالمحروقات، الذي يعد ضرورياً لتحقيق أمل استقطاب مرشحين للاستثمار في المستقبل، فما زال غير جاهز بعد. أعطى عبد المجيد عطار وزير الطاقة (أقيل من منصبه يوم الأحد) نظرة عامة سلبية واضحة عن وضعية قطاعه وضياع أرباح تقدر بعشرة مليارات دولار العام الماضي وتراجع جديد في الإنتاج والصادرات والاستثمارات، وبالتالي نتائج مالية كارثية.

في أوائل فبراير/ شباط 2021، تساءلت بلومبيرغ: «هل ما تزال الجزائر دولة نفطية؟». يُعتقد أن صادرات الجزائر من الخام تمثل أقل من 1% من صادرات أوبك. بالطبع، هي لم تكن بمنأى عن تبعات وباء فيروس كورونا، كما حرصت الدولة على احترام تعليمات أوبك بخصوص خفض الإنتاج. ويفسر الفيروس وتداعياته جزئياً خيبات السنة. ولكنه يفسرها فقط جزئياً.

قانون تم التصويت عليه ثم ألغي: عاشت البلاد، إلى غاية عام 1986، على حقلين عملاقين تم اكتشافهما عام 1956 من قبل شركات فرنسية، أحدهما بترولي في حاسي مسعود، والآخر غازي في حاسي الرمل. وبفضل عائدات النفط، الذي تم تأميمه عام 1971، انطلق التصنيع وتم إقرار الطب المجاني وتعميم التعليم، وتطبيق سياسة أكثر اجتماعية. بعد 16 عاماً من تأميم الشركات الأجنبية، وعلى الرغم من المقاومات السياسية والأيديولوجية، صدر قانون جديد يفتح باطن الأرض الجزائرية أمام الشركات الأجنبية التي كانت مستعدة لتمويل 100% من نفقات الاستكشاف، حتى وإن كان يعني ذلك تعويض نفسها عن بيع الإنتاج في حالة نجاح البحث والبقاء، في وضعية أقلية بنسبة 49% من الأسهم.

سارعت شركات جديدة، مثل أناداركو بتروليوم الأميركية، إلى المجيء، وعادت أخرى بقوة، مثل إيني الإيطالية. إذ ظهرت مقاطعة نفطية ثالثة حول حاسي بركين في شرق البلاد. ولكن سرعان ما تعطل الازدهار. وأدت الخلافات إلى تمزق الشركاء، والذين تعدّ شركة سوناطراك، التي لها أغلبية الأسهم، بشكل آلي جزءاً منهم. كثرت النزاعات وانسحبت الشركات الأجنبية تدريجياً على رؤوس الأصابع، ونتيجة لذلك، بدلاً من إنتاج 2,6 مليون برميل/ يوم المنشودة آنذاك، انخفض إنتاج النفط بشكل محتوم إلى أقل من مليون برميل/ يومياً حالياً.

وفي ديسمبر/ كانون الأول 2019، تمت المصادقة على قانون جديد للنفط في خضم الأزمة السياسية. وكان هذا القانون يطمح إلى إعادة جذب الشركات العالمية التي غالباً ما نفرتها الممارسات الجزائرية، بدءاً من الجمارك وصولاً إلى البنوك ومروراً بالضرائب؛ وبالطبع مروراً أيضا بالشركة الوطنية، سوناطراك، التي يتعين أن توافق على كل قرار وهي تأخذ وقتها للقيام بذلك، مما يترتب عليه تأخير إنجاز المشاريع وتمديد مدتها إلى الضعف أو أكثر. فليس من النادر أن يستغرق مشروع عشرين سنة قبل أن يرى النور. ويؤدي ذلك إلى انخفاض في الربحية، في حين أن الجباية البترولية الجزائرية ثقيلة بشكل خاص. فوفقاً لمكتب الدراسات البترولية النرويجي، ريستاد إينرجي، الذي أجرى دراسة حول صناعة النفط العالمية، فإن القطاع العام (الدولة وسوناطراك) يستحوذ على 99% من الريع مقابل متوسط عالمي يقدر بـ72%، و68% في السعودية.

نظام ضريبي غير جذاب: تتميز الجزائر مع روسيا بالنظام الضريبي الأقل جاذبية في العالم. لذا يتعين تخفيف القيود قصد الالتحاق، على الأقل، بالمتوسط العالمي لجذب مرشحين جدد للاستثمار وهم بالطبع مترددون نظراً لسمعة البلاد؛ أو أن تخفض نسبة الضريبة أكثر من المتوسط العالمي لإحداث فرق مع المنافسين في منظمة أوبك وخارجها. تتردد السلطات منذ أكثر من عام بين الخوف من خسارة الإيرادات الضريبية من ميزانية الدولة التي تعاني فعلياً عجزاً كبيراً، وبين ضرورة جذب رؤوس أموال وتكنولوجيات إضافية إلى قطاع المحروقات، التي لا مفر منها.

أين يجب وضع الخط؟ هناك خلاف بين الوزارة وسوناطراك وتم سحب الملف من الرئيس المدير العام للشركة ولكن دون أن يترتب على ذلك تحرك أسرع.

يتعلق العائق الثاني بنسبة الـ51% من الترخيص الممنوح آلياً لسوناطراك. وهو جدل ليس بجديد، إذ سبق في عام 2005، أن مرر وزير الطاقة السابق، شكيب خليل، قانوناً يسمح للشركات الأخرى غير سوناطراك بالحصول على أغلبية الأسهم في حقل نفط وغاز. وقد أحدث ذلك جدلاً كبيراً جعل الرئيس، بوتفليقة آنذاك، يلغي الإجراء.

لقد تركت الوصاية التي تمارسها شركة سوناطراك الوطنية ذات الأغلبية في المجموعات التي تربطها بشركاء أجانب ذكريات سيئة، حيث تم عرض ما لا يقل عن 13 نزاعاً أمام هيئات التحكيم الدولية. وتمت تسوية النزاع نهائياً من خلال انسحاب الطرف الجزائري ودفع التعويضات المترتبة على ذلك.

في الواقع، تعدّ الجزائر العضو الوحيد في أوبك الذي لم يستغل حصته وصدر كمية من الخام أقل مما هو مسموح له بموجب اتفاقيات ديسمبر/ كانون الأول 2020. وبالتالي لدى الشركات الأجنبية أسباب للتردد. ففي كانون الثاني/ يناير 2021، لم تتمكن البلاد من الاستفادة من التحسن في أسعار النفط، والتي تجاوزت 60 دولارًا لأول مرة منذ سنة. مع أن الجزائر في حاجة إلى أموال أكثر من أي وقت مضى، تقدر الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية (كوفاس)، التي تضمن الصادرات الفرنسية في جميع أنحاء العالم، احتياطيات البنك المركزي من العملة الأجنبية بما يعادل ثمانية أشهر من الواردات. ويمثل هذا 23 مليار دولار في ديسمبر/ كانون الأول 2020. وهو مبلغ بالكاد يكفي لتمويل العجز الخارجي للسنة الجارية. فماذا سيحدث بعد ذلك؟

ينشر بالتزامن مع موقع أوريان 21
https://orientxxi.info/ar